وأواخرها حروف تقبل أن تكون إعرابا فقصد التحقيق بأن جعلت تلك الحروف نفس الإعراب وتركت الحركات لأنها لو أدخلت عليها مع وجود الحروف لزداد اللفظ ثقلا والمثنى نحو الزيدين وما ألحق به نحو العمرين في أبي بكر وعمر والعمرين في الشمس والقمر فإن مثل هذا ليس بمثنى حقيقة واثنان واثنتان وكذا ذكر لصدق المثنى عليه وكذا هو مثنى نحو اثنتان وثنتان وكلا مضافا إلى مضمر وكذا المؤنث نحو كلتاهما أما لو أضيفا إلى الظاهر كان إعرابهما بالحركات المقدرة وذلك أن لهما لفظا من الإفراد وبحسب اللفظ وبحسب المعنى فأجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى أخرى وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات والإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الأصل مع الأصل والفرع مع الفرع تحصيلا لكمال المناسبة والجمع على حد التثنية وهو جمع المذكر السالم وإنما قيل فيه على حد التثنية لأنه إعرابه كالمثنى بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للإضافة وأولو وعشرون وأخواتها أي أخوات هذه الكلمة من الثلاثين إلى التسعين وما بينهما في الاستعمال الأشهر وذا قيد في جميع ما تقدم فإن الأشهر في لزوم الابن وأخواته الألف مطلقا نحو جاء أباك وأخاك مثلا وكذا الأشهر في لزوم المثنى الألف دائما نحو ضربت الزيدان ومررت بالزيدان ويلزم جمع المذكر وكل ما حمل عليه الياء ويعرب بالحركات على النون وخرج عليه قوله لابن اللبون ضاربين الضباب وقوله وقد جاوزت حد الأربعين وعلم أنه يجب إخراج الأشهر متعلق القيد المذكور فيها فليس فيها إلا استعمال واحد وهو إعرابها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وليس لها استعمال غيره أخرجها الأشهر فيخرج فيه عن ذلك حتى يتعلق القيد بها وإنما ذكرها وذكر عشرين وأخواتها لأنها ملحقة بهذا الجمع وليس منه حقيقة قال الرضي ولنا أن نحد المثنى بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف ونون أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان ونحوه ونحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو ونون أو ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه أولو وعشرون وأخواته وإنما أعرب المثنى وجمع

المذكر

المذكر السالم بالحروف لأن الحركات التي هي الإعراب في الآحاد مع أن في أواخرهما ما يصلح أن يكون إعرابا من حروف المد ومن ثم أعرب جمع المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وإنما أعرب بهذا الإعراب المعين ليبقى بالألف في المثنى والواو في الجمع رفعا والياء نصبا وجرا لأن الألف كان قد جعلت قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الألف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع فجعل فيهما ما صلح أن يكون إعرابا وهو الرفع لأنه علامة العمد فجعلوا الألف للمثنى والواو للمجموع علامة للرفع فيهما ولم يبقوا إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر أولى بها وحمل عليه النصب لكونهما من الفضلات غير المنصرف وهذا أيضا فإن الاسم أيضا أما أي اسم منع التنوين أصلا بالاتفاق والمراد به التنوين الخاص بالاسم فيخرج تنوين الترنم والغالي والأصل تمكين أو تنكير لمنافاتهما له أما الأول فلدلالته على الانصراف وأما الثاني فلاختصاصه بالمبني وغير المنصرف معرب وهذا بخلاف تنوين العوض والمقابلة فإنهما يجامعانه لعدم المنافاة بكوارع عند كل من قال بأنه غير منصرف وكمسلمات مسمى به عند قوم ومنع الجر تبعا لمنع التنوين عند جماعة أو أصلا عند آخرين بناء على أن غير المنصرف شابه الفعل فمنع ما لا يدخل الفعل وهو الكسر والتنوين فيكون منع فيهما ما هو منع الصرف وعند الأولين أن منع الصرف هو التنوين فقط وأما الجر فإنه حذف بطريق التبعية بعد صيرورة الاسم غير منصرف وأيدوه بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يحذف الكسر نحو وأنتم عاكفون في المساجد فظهر أن سقوطه للتبعية للتنوين لا أصالة وأيضا فإن الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي مع أنه لا حاجة تدعو إلى إعادة الكسر لاستقامة الوزن بالتنوين وحده فلو كان الكسر كالتنوين لم يعد بالضرورة فدل ذلك على منعه بطريق التبعية لعلتين من العلل التسع كما ستعرفه وهذا متعلق بمنع وتسمية كل منهما علة بمعنى أن لها مدخلا في العلية ففيه تجوز فإن المجموع منهما هو العلة أو لعلة واحدة بمنزلتهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)